المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا
اسم الكاتب: حمزة اسماعيل إبراهيم أبو شريعة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8178
تاريخ الاسترداد: 2025/06/15 12:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Jordanian Government Public Policy in Facing the Corona Virus (COVID 19)

Dr. Hamzeh Ismaeil Ibrahim Abu Shariah*

Received: 24/06/2021
Accepted: 12/10/2021
Published: 30/03/2022

DOI:
https://doi.org/10.35682/jjlps.v14i1.331

Corresponding author:
hamzh73@gmail.com

All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

The study aimed to identify the measurement and procedures taken by the Jordanian government to confront the emerging Corona Virus and prevent it from spreading among citizens. The importance of the study stems from analyzing the role of the Jordanian government's general policy in facing the emerging Corona Virus. The hypothesis of the study was that there was a correlation between the procedures taken by the government and the response to combat of Corona Virus. The main question of the study was: What is the general policy of the Jordanian government to confront the Corona Virus? In order to answer this question and to verify the validity of the hypothesis , the descriptive analytical and decision-making approach method were used. The study reached several conclusions, the most important of which are: First, the success of the government's public policy was sufficient proof of the awareness of the governments that adopted it. Second, the objectives of the public policy are an expression of the goals of the state in general, hence the Jordanian governments had faced the disease competently. In light of these findings, it was clear that a number of precautions should be taken. These include: The need to anticipate future events and prepare in advance for them; the need of all countries (governments) to cooperate in exchanging information about public concerns such as the Corona disease.

Keywords: Public policy, Jordanian government, Corona Virus.

* Department of Humanities, College of Arts and Sciences, International Islamic University of Sciences.

السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا

حمزه اسماعيل إبراهيم أبو شريعة*

تاريخ الاستلام: 2021/06/24
تاريخ موافقة النشر: 2021/10/12
تاريخ النشر: 2022/03/30

الباحث المراسل:
hamzh73@gmail.com

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ، أم التصوير، أم التسجيل، أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

ملخّص

هدفت الدراسة إلى تعرّف السياسة العامة للحكومة الأردنية قي التدابير والإجراءات لمواجهة فيروس كورونا المستجد ومنعه من الانتشار بين المواطنين، وتنبع أهمية الدراسة في تحليل دور السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، وكانت فرضية الدراسة: أن هناك علاقة ارتباطية بين ما قامت به الحكومة من إجراءات وبين التصدي لمواجهة مرض كورونا. وتمحورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما السياسة العامة للحكومة الأردنية لمواجهة فيروس كورونا؟ وللإجابة عن هذا السؤال والتحقيق من صحة الفرضية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار، وأكدت الدراسة صحة الفرضية والإجابة عن سؤالها المحوري. وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات متعددة أهمها: أن نجاح السياسة العامة دليل على وعي الحكومات التي صاغتها، وأن أهداف السياسة العامة ما هي إلا تعبير عن أهداف الدولة، وأن السياسة العامة الأردنية واجهت مرض الكورونا باقتدار، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة التنبؤ بالأحداث المستقبلية والإعداد لها، والتعاون فيما بين الدول في مجال تبادل المعلومات حول هذا المرض الخطير.

الكلمات الدالة: السياسة العامة، الحكومة الأردنية، فيروس كورونا المستجد

* قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

مقدمة:

إن العالم يعيش اليوم تحدياً خطيرًا يهدد الإنسانية جميعها، بسبب انتشار فيروس كورونا القاتل، وبسرعة انتشاره بين الناس، ولهذا الفيروس آثاره ونتائجه السلبية على المجالات كافة، الصحية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتعليمية والنفسية حاضراً ومستقبلاً. ومنذ بداية تحديد المشكلة بظهور الفيروس الخطير في الصين، أعطت كثير من الأنظمة السياسية في العالم اهتماماً لمنع انتشاره، وأصبح من أولويات السياسة العامة للحكومة الأردنية وضع خطة مُحكمة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وتصويب السياسة العامة، لتكون أداة عملية لإصلاح مكامن الخلل، الذي قد يتعرض له الأردن على أثر انتشار هذا الفيروس الذي هزّ العالم أجمع، بسبب تباطؤ بعض الدول في وضع إجراءات وتدابير لمنع انتشاره، حيث كانت نتائجه سلبية وقاسية على العالَم أجمع.

ويجب أن لا يغيب عن البال أن الاستخدام الأمثل للسياسة العامة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد المحافظة على حياة المواطن بالمقام الأول، وذلك يكون بالتركيز على الوسائل والأساليب كافة، التي تستهدف قي النهاية سلامة الإنسان وصحته. ومن هنا كانت السياسة العامة للحكومة الأردنية موجهة إلى الحد من تفشي هذا المرض من جهة، وتوفير ما يمكن توفيره لمعالجة من أصيبوا بهذا المرض، الأمر الذي دعا الحكومة الأردنية إلى اتخاذ اجراءات استثنائية، يمكن أن تطلق عليها السياسة العامة الطارئة، لأن المرض فاجأ كل الشعوب.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما يتركه المرض الوبائي المعروف بكورونا الذي استفحل في العالم، والإجراءات السياسية العامة الأردنية للتصدي لهذا المرض الوبائي أو التقليل من آثاره السلبية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الآتي: "كيف أسهمت السياسة العامة للحكومة الأردنية بوضع الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا والحد من نتائجه وتداعياته؟، وانبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية متعددة هي:

1. ما السياسة العامة للحكومة الأردنية؟
2. ما أجهزة صنع السياسة العامة؟
3. ما واقع مرض كورونا الوبائي؟
4. ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1. التعريف بالسياسة العامة
2. بيان أجهزة صنع السياسة العامة.
3. الوقوف على واقع مرض كورونا الوبائي.
4. إبراز الإجراءات الأردنية في مواجهة مرض كورونا.

أهمية الدراسة:

للدراسة الحالية الأهمية الآتية:

أولاً: الأهمية العلمية: لا تتحقق الأهمية العلمية للدراسة الا بالعلم والمعرفة والثقافة حول طبيعة وخطورة فيروس كورونا المستجد، الذي يهدد الإنسانية جمعاء، ومعرفة الإجراءات والتدابير للوقاية من هذا المرض القاتل، وإبعاد شبح الخوف والشائعات المضلّلة حوله، فضلاً عن وعي المواطنين بالإلتزام بالإجراءات والتدابير الصحية التي تصدر عن السياسات العامة للدولة لمنع انتشار الفيروس بين المواطنين. حيث إن مثل هذه الأمراض والفيروسات أصبحت من الدراسات البحثية والقضايا الهامة لدى الباحثين في العلاقات الدولية والنظم السياسية، بالإضافة إلى أن تحليل السياسة العامة والبحث في دور الدولة وتأثير فيروس كورونا المستجد ودورها يأخذ اهتمامًا في تطوير الأبحاث العلمية. لعبت جائحة كورونا المستجد دورًا مهمًا في إحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها على النظام الدولي والدول والمنظمات الدولية، ويؤكد ذلك على أهمية هذه الدراسة في تحليل دور السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

ثانياً: الأهمية العملية: تتأتى الأهمية العملية لهذه الدراسة بتمكين العاملين على وضع ورسم وتنفيذ السياسة العامة للحكومة لمواجهة فيروس كورونا، ووضع إجراءات وتدابير عملية لمنع انتشاره بين المواطنين، وتخفيف نتائجه على القطاعات المختلفة، وذلك بوضع ورسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة، لاتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية والسياسية لمنع انتشار الفيروس بين المواطنين.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين الإجراءات الحكومة–السياسة العامة– وبين فيروس كورونا لتلافي أخطاره.

متغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل: السياسة العامة.
2. المتغير التابع: المرض الوبائي المعروف بكورونا.

حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالحدود الآتية:

أولاً: الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الدولة الأردنية بحدودها السياسية.

ثانياً: الحدود الزمانية: تمتد الدراسة ما بين الأعوام (2019-2020)، يرجع ذلك إلى بداية انتشار الفيروس وتأثيرها على الإنسانية.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، اتّبعت الدراسة على منهجين هما:

1. منهج البحث الوصفي التحليلي، كونه يصف حالة الواقع الوبائي لفيروس كورونا، وتفسير الإجراءات الحكومية.
2. منهج صنع القرار، كونه يبحث في السياسات العامة للحكومة الأردنية، حيث يتم الإعتماد على صنع السياسة العامة للدولة من خلال مجموعة من الدوائر أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي يتم من خلالها تحديد المشكلة (فيروس كورونا)، وجمع المعلومات، وإدارة الأزمة عن طريق أجهزة صنع السياسة العامة كافة، ويترتب على ذلك مخرجات (من قوانين، وتشريعات، وإجراءات، وتدابير) لمواجهة فيروس كورونا، ويتم تقييم نتائجها بشكل دوري.

الدراسات السابقة:

1. **الدراسات المتعلقة بالسياسة العامة:**

- دراسة حنان سماحي (سماحي، 2015)، بعنوان "الفواعل الرسمية وآليات تقييم السياسة العامة في الجزائر"، تناولت دور الفواعل الرسمية في رسم وصنع السياسة العامة في الجزائر، وذلك بدراسة المؤسسات الحكومية الرسمية ودورها في رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة على قطاع التشغيل في الجزائر.
- دراسة عبلة بريكات (بريكات، 2013) ، بعنوان "دور المؤسسة التشريعية في ترشيد السياسة العامة في الجزائر خلال العهدة التشريعية 2007-2012"، تناولت الدراسة الإطار العام للمفاهيم المتعلقة بالسياسة

العامة والسلطة التشريعية، وحاولت بيان دور السلطة التشريعية في الجزائر في ترشيد السياسة العامة وأسباب معوقات فاعلية الأداء البرلماني في الجزائر وسبل إصلاحها.

- أجرى الكبيسي (الكبيسي، 2008)، دراسة بعنوان: " السياسات العامة، مدخل تطوير الحكومات"، وقد تطرق فيها إلى المفهوم الشامل للسياسة العامة، وذلك بالتعريف بالسياسة العامة، والخصائص والأهداف، وأجهزة المشاركة في رسم السياسة العامة، والخطوات المختلفة التي تمر بها عملية الصنع.

2. الدراسات المتعلقة بفيروس كورونا:

- دراسة المجالي. (2021)، بعنوان: "المنظور السياسي للأمن الوطني الأردني في مواجهة فيروس كورونا"، تناولت مفهوم الأمن الوطن، ومصادر تهديد الأمن الوطني ومعلومات حول فيروس كورونا، وتعامل الأردن مع فيروس كورونا.

- دراسة صابر (صابر، 2020)، بعنوان: "إدارة أزمة فيروس كورونا COVID 19 من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي"، وتناولت معلومات حول فيروس كورونا، والإرشادات والمقترحات التي تعزز الصحة النفسية في ظل الحجر المنزلي لمواجهة وإدارة وباء كورونا.

- دراسة الخميس وأبوخشبة (الخميس و أبو خشبة، 2020)، بعنوان: "تجارب آسيوية في إدارة الأزمات: أزمة جائحة الحمّة التاجية أنموذجاً"، وتناولت الدراسة التجربة الصينية والسنغافورية وكوريا الجنوبية في إدارة جائحة الحمّة التاجية، ومواجهة أخطارها والآليات التنفيذية التي اعتمدت عليها هذه الدول في مواجهة الأزمات والكوارث. وبينت الدراسة نجاح هذه الدول في إدارة ومواجهة جائحة الحمّة التاجية.

- دراسة يونس (يونس، 2020)، بعنوان: "Pandemics IR كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "علم ما بعد كورونا"؟"، تناولت المفاهيم والمصطلحات الجديدة في نطاق العلاقات الدولية، بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد وبشكل سريع على العالم، وبسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية المرتبطة بجائحة كورونا، ومن مفاهيم العلاقات الدولية التي تم توظيفها في أزمة كورونا "رأسمالية كورونا، قومية كورونا، سياسات الانعزالية، ارتداد العولمة، سياسات الأوبئة، العلاقة بين الدولة والمجتمعات واقتصاديات كورونا..".

- دراسة المغير (المغير، 2020) بعنوان، "السياسات الإعلامية في الحد من مخاطر كورونا"، تناولت الدراسة السياسات العالمية ودورها في الحد من مخاطر تفشي انتشار فيروس كورونا، وتقييد حرية الإعلام، والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة في رسم السياسات الإعلامية، وفهم وتحليل الإستراتيجيات الإعلامية وتوعية المجتمعات بطبيعة المخاطر الناتجة عن فيروس كورونا وتوصلت الدراسة إلى أهمية الإعلام في مكافحة فيروس كورونا.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالآتي: ربطت بين السياسة العامة وجائحة كورونا التي فاجأت شعوب العالم، وذلك بمتابعة الجديد في السياسة العامة في ضوء تطور مرض كورونا والمستجدات

التي طرأت على هذا المرض. أمّا من حيث تقسيم الدراسة فجاءت في مبحثين، هما الأول: مفهوم السياسة العامة، والثاني: السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة الفيروس.

المبحث الأول: السياسة العامة

تعد السياسة العامة ظاهرة مهمة ومعقدة نظراً لأهميتها في الدراسات الخاصة بالسياسات العامة، وذلك لتعدد الفاعلين الرسميّين وغير الرسميّين في عملية صنع تحليل السياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية. وللوقوف على السياسة العامة يتم بشكل موجز تناول أربعة مطالب رئيسة هي: مفهوم ونشأة السياسة العامة، خصائص وأهداف السياسة العامة، أجهزة صنع السياسة العامة في الأردن، ومراحل إعداد السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة

تعددت التعريفات لمفهوم السياسة العامة لتعدد المواضيع الحيوية في جميع الحقول المعرفية بسبب أهمية السياسة العامة، فقد عرّفها "Thomas R. Dye" بأنها: "كل ما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله في مجال محدد" (Dye, 1992)، وعرفها: James E. Anderson بأنها: "سلسلة أعمال هادفة يعقبها أداء فردي أو جماعي لمواجهة تحدٍ ومشكلة لموضوع أو قضية أو مسألة محددة" (Anderson, 1994). وعرفها " Ira Sharknsky" بأنها: "الأنشطة والأفعال المهمة للحكومة" (Sharknsky, 1975)، وعرفها " Harohd D. Lasswell" بأنها "معرفة من الذي يأخذ؟ ويحصل على ماذا؟، ومتى يأخذ؟، وكيف يأخذ؟" (Lasswell, 1936). وعرفها دافيد ايستون بأنها "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة" (المنوفي، 1987). وإن أساس العمل الحكومي وجود السياسات العامة للتعبير عن توجهات السلطة السياسية من أجل التغيير، وتلبية احتياجات ومطالب المجتمع وحل المشكلات التي قد تطرأ في أي وقت، للحفاظ على الحاضر والمستقبل.

وهنا تخلص الدراسة إلى أن السياسة العامة هي كل قرار يتم اتخاذه من بين البدائل المقترحة من أجهزة صنع السياسة العامة في الدولة، ومن المؤسسات الرسمية الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني أو من ينوب عنها وفقاً للدستور والقوانين، للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة، لوضع الحلول والتوصيات والخطط الاستراتيجية ورسم السياسات العامة أو منع انتشار المخاطر والمشاكل والتحديات والتهديدات لمواجهة أزمة أو موقف أو قضية معينة، والحد من انعكاساتها على المجتمع والدولة، وهي محل اهتمام الدراسة الحالية في دراسة السياسة العامة للحكومة الأردنية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

المطلب الثاني: السياسة العامة: الخصائص والأهداف

بتناول مفهوم السياسة العامة وإدراك أهميتها في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة، لابد من الوقوف على خصائص وأهداف السياسة العامة، وذلك في موضوعين هما:

أولاً: خصائص السياسة العامة: هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها السياسة العامة، وسيتم تناولها على النحو الآتي:

1. السياسة العامة تصدرعن السلطة الشرعية التي منحها لها الدستور من إصدار قرارات أو قوانين أو إجراءات ووضع ورسم السياسات العامة وتنفيذها. وتتميز السياسة العامة بالشمولية والعمومية لتحقيق المصلحة العامة وتطبيقها بشكل متساو على فئات المجتمع كافة، وتكون ملزمة لجميع المواطنين دون تمييز، وإلزام المواطنين جميعاً بالعمل وفق القوانين والقرارات التي أقرتها أجهزة السياسة العامة، التي منحها الدستور ذلك الحق (حسين، 2018).
2. قد تكون السياسات العامة سلبية عندما لا تتخذ الحكومة قرارًا بموضوع معين بسبب عدم القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم القدرة على التكيّف مع المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، وعدم قدرة السياسات العامة في التعامل مع البدائل المتاحة وقلة المعلومات المتاحة المتعلقة في موضوع معين. وتكون إيجابية عندما تتخذ الحكومة إجراءات سريعة اتجاه موضوع معين بسرعة التعامل مع الأزمات والمشاكل المختلفة الأبعاد (عبدالرحمن و وآخرون، بدون تاريخ).
3. السياسة العامة ليست فردية بل هي عملية جماعية تبادلية متشابكة ومترابطة، وتتخذ بالتنسيق والتعاون والتشاور بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وطرح الاقتراحات بأسلوب منهجي وعقلاني مبني على أدوات علميّة تخضع للمناقشة والاختبار والتحليل، وغيرها من أدوات للوصول إلى أفضل المقترحات والتوصيات والبدائل، لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها ضمن الإمكانيات المتاحة (حسين، 2018، صفحة 13) (عبدالرحمن و وآخرون، بدون تاريخ، صفحة 6) ، وهذا ينطبق مع الوضع الحالي للسياسة العامة للحكومة الأردنية في وضع الحلول، واختيار أفضل البدائل المتاحة ضمن الإمكانيات، لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وهذ يعد مسؤولية جماعية.
4. تتميز السياسة العامة بالديمومة والاستمرارية والتطوير والثبات والتجديد والمرونة، والتكيف مع المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، ويؤثر بعضها ببعض، أي أنها متشابكة ومترابطة في نظام متكامل، لتحقيق أهدافها ومصالحها الحاضرة والمستقبلية (حسين، 2018، الصفحات 12-14)، مثال ذلك تعامل السياسات العامة في بعض الدول مع فيروس كورونا المستجد لحظة فلحظة.

وتعد السياسة العامة منفذًا لنجاح النظام السياسي، بوجود سياسة عامة قادرة على التعامل مع الأزمات والمشاكل المختلفة والتكيف مع المتغيرات النابعة من الداخل والخارج وتوظيف الموارد البشرية والإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف السياسة العامة المرجوة (عبدالرحمن و وآخرون، بدون تاريخ، صفحة 7). وفعلت السياسة العامة للحكومة الأردنية في التعامل مع جائحة فيروس كورونا.

ثانياً: أهداف السياسة العامة: إنّ الهدف من السياسة العامة هو تمكين أجهزة صنع القرار السياسي من وضع خطط مدروسة ومنظمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المختلفة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم عسكرية أم تربوية أم ثقافية أم صحية أم بيئية، وذلك بتوجيه الإمكانيات والقدرات والبدائل المتوفرة لحل المشكلات. ومن هنا يمكن تحديد أهم الأهداف السياسة العامة، بالآتي (محافظة و آخرون، 2016) (حسين، 2018، الصفحات 14-15):

1. تحقيق التواصل والتوازن والتفاعل والمشاركة السياسية والحوار بين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، لضبط سلوك الأفراد والجماعات.
2. العمل على رسم وتحليل السياسات وتوفير الحلول للتحديات التي تواجه الدولة بجميع مكوناتها.
3. وضع وتنفيذ البرامج التي تستهدف استثمار الموارد المتاحة والعمل على توزيعها وتنظيمها وإخراجها بالشكل الأمثل.
4. تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا لحماية كيان الدولة والنظام السياسي ووحدة المجتمع من الإعتداءات الخارجية والصراعات والفتن الداخلية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الدنيا، وذلك بتنمية الموارد البشرية، وتأمين فرص العمل ووسائل الحياة المعيشية للجميع والتنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والاستثمار والسياحة والتنمية الاجتماعية والثقافية والتربوية، وغير ذلك.
5. تهدف السياسة العامة إلى الاستدلال بالواقع والتنبؤ بالمستقبل لمعرفة الواقع والحاضر والمستقبل، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا والدنيا على المستوى الداخلي والخارجي.
6. تحقيق الأهداف السياسية العامة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، بالتثقيف والمعرفة العلمية بجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأمنية، وغيرها لوضع الحلول لجميع المشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع، ويجب هنا تعزيز البحث العلمي المنهجي لوضع البدائل، وللاستفادة من تحليل ورسم وتنفيذ السياسة العامة بجميع جوانبها.

ومّما ذُكر يلاحظ أن أهداف السياسة العامة، هي أهداف الحكومة التي تقوم برسم وتنفيذ وتخطيط هذه السياسة، لذا فنجاح السياسة العامة نجاح الحكومة والعكس صحيح.

المطلب الثالث: فاعلو صنع السياسة العامة

إن للسياسة العامة دورًا حيويًا يشارك جميع مكونات النظام السياسي في صناعتها ويشمل المؤسسات كافة الرسمية الحكومية التي تتمتع باختصاصات واسعة في صنع السياسة العامة، التي كفل لها الدستور ذلك والمؤسسات غير الرسمية كالأفراد، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإعلام والرأي العام وغيرها، والتي لها دور في التأثير والضغط على السلطة السياسية، وعلى هذا الأساس ستركز الدراسة في هذا المطلب على أجهزة صنع السياسة العامة الأردنية، وسنتناولها في فقرتين رئيستين هما: الفاعلون الرسميون، والفاعلون غير الرسميين، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الفاعلون الرسميون: الفاعلون الرسميون هم الأشخاص الذين يتمتعون باختصاصات وصلاحيات قانونية ضمنها لهم القانون والدستور في الدولة، وذلك برسم وصنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة على المستوى الداخلي والخارجي، والفاعلون الرسميون هم أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وجميع الهيئات المستقلة والإدارية التابعة للدولة، ويحدد الدستور والقوانين اختصاصات وصلاحيات كل سلطة وهئية ودورها في رسم وتنفيذ وصناعة السياسات العامة للدولة (اندرسون، 1998)، ويتمثل الفاعلون الرسميون في صنع السياسة العامة في النظام الساسي الأردني على النحو الآتي:

1. **السلطة التنفيذية:** وهي الجهاز الإداري الأضخم في الدولة، ويتمتع بامتلاكه القوة العسكرية والأمنية والموارد المادية والبشرية مما جعل منها جهة مهيمنة في رسم وتنفيذ السياسات العامة وتنفيذ القوانين والأوامر الصادرة عن أجهزة السياسة العامة وتقديم الخدمات المختلفة (العزام، 1988). وتعمل السلطة التنفيذية على تأمين سيادة القانون الذي شرعته السلطة التشريعية وعززته السلطة القضائية فيه، ويترتب على ذلك إدارة جميع الفعاليات والنشاطات وأعمال الحكومة كافة على المستوى الخارجي والداخلي لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة (العمايرة ، العدوان، أبو شريعة، المجالي، و العواملة، 2014).

وتناط السلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني طبقاً للدستور الأردني الذي صدر عام 1952 بالملك والوزراء، ومن أهم مهام ووظائف السلطة التنفيذية: رسم وتنفيذ السياسات العامة، وتنفيذ القوانين التي تُقرّها السلطة التشريعية التي صادق عليها الملك، والقيام بالأعمال الإدارية العليا بالدولة والمؤسسات العامة كافة، والإشراف والرقابة على أعمال الجهاز الإداري للدولة وتسيير المرافق العامة، وحماية أمن واستقرار الدولة من أي تهديدات وتحديات داخلية أو خارجية، وفرض النظام العام، وتنظيم العلاقات السياسية الخارجية، وتنفيذ السياسة العامة للدولة في الاختصاصات كافة في المجال الداخلي والخارجي، وتنظيم المشاريع التنموية الاقتصادية، ووضع خطط اقتصادية تنموية للدولة ومواجهة التحديات الاقتصادية، ومتابعة البرامج السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافيّة والصحيّة والاقتصاديّة والبيئيّة وغيرها، وإعداد الميزانية العامة للدولة على وفق احتياجات وتطلعات ومطالبات الدولة والمجتمع (الهزايمة، أبو شريعة، و العدوان ، 2018). ولا يمكن إخفاء الدور المهيمن والمسيطر لامتلاك السلطة التنفيذية الإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية، في وضع ورسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة.

2. السلطة التشريعية:

في أي نظام سياسي لا بد من وجود سلطة تشريعية "مجلس برلمان"، وهي التي تمثل إرادة المجتمع بمكوناته السياسية والإجتماعية كافة، وهي صاحبة الاختصاص في تشريع القوانين ووضع القواعد العامة في الدولة، التي تنظم جميع مجالات ومتطلبات الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والتربويّة والصحيّة والاقتصادية وغيرها (حباشنة، 2014)، وتكون ملزمة الجميع المواطنين وكافة الفواعل الرسمية وغير الرسمية بالالتزام بها، وتنفيذ هذه القوانين يعتبر ضمن اختصاص السلطة التنفيذية كما ذكر آنفًا.

ويمنح الدستور الأردني السلطة التشريعية صلاحيات واختصاصات واسعة خاصة في الشؤون الداخلية تجعل منها دورًا أساسيًّا في عملية رسم السياسة العامة داخل النظام السياسي الأردني، وخاصة اقتراح وإقرار القوانين، وهي من أهم الاختصاصات الأساسية التي تقوم بها السلطة التشريعية، والاختصاص الرقابي بمراقبة أداء الحكومة في أي موضوع معين يتعلق بالشأن العام، والاختصاص المالي في الموافقة على الميزانية العامة للدولة وإقرارها من السلطة التشريعية، التي تعدها السلطة التنفيذية، والتحكم في نظام الضرائب، وفي النفقات العامة للدولة، ومن أهم اختصاصات مجلس النواب منح الثقة للحكومة، وعدم ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس الأعيان (العمايرة ، العدوان، أبو شريعة، المجالي، و العواملة، 2014).

3. السلطة القضائية:

تعد السلطة القضائية السلطة الثالثة وهي شرط ضروري لتحقيق العدالة والفصل في المنازعات وضمان سيادة القانون في الأنظمة الديمقراطية (زهرة، 2009)، فالمادة (97) من الدستور الأردني تؤكد استقلال القضاة "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون،" وهذا يؤكد أن القاضي مستقلٌ لا سلطان لأحد عليه غير القانون، وبينت المادة (27) من الدستور (1952) أن "السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام على وفق القانون باسم الملك". وتتضمن الوظيفة القضائية مايلي: حل الخلافات بين الأفراد من جهة وبين الأفراد والسلطة من جهة أخرى، المرجعية القضائية والحكم على دستورية القوانين، وإقامة العدل والمساواة بين جميع المواطنين، وحماية حريات المواطنين والحفاظ على حقوق الأفراد ومكتسباتهم التي نص عليها الدستور (زهرة، 2009، صفحة 185). وهذا يؤكد احترام النظام السياسي الأردني لسيادة القانون، وذلك باستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ثانياً: الفواعل غير الرسمية:

إن المؤسسات الرسمية الحكومية هي الأساس في عملية رسم السياسة العامة في الأردن، وهنالك تعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة، وسنتناول بشكل موجز الجهات غير

الرسمية في صنع السياسة العامة في الأردن كالأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والرأي العام، والإعلام. وهذه الفواعل هي:

1. **مؤسسات المجتمع المدني:**

يعرف المجتمع المدني بأنه: "المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الدولة والأفراد" (محافظة و آخرون، 2016، صفحة 143)، وتعد مؤسسات المجتمع المدني بتنوع أشكالها وأهدافها من أبرز مظاهر تطور الحياة السياسية الديمقراطية في النظم السياسية المعاصرة، وهي السلطة غير الرسمية التي تؤثر في بناء الثقافة الوطنية، وتعزز المفاهيم الوطنية "الولاء والانتماء والاعتزاز"، وتلعب دورًا فاعِلًا ومهماً في توجيه ورسم السياسات العامة وفي صناعة القرار السياسي الأردني (الجوارنة و وآخرون، 2010، صفحة 96).

وتختلف مؤسسات المجتمع المدني باختلاف أهدافها وأشكالها، وهذا ما يوضح الدور المؤثر لمؤسسات المجتمع المدني على أنواعها المختلفة، بتقديم التوعية والتثقيف في المجتمع الأردني لمواجهة فيروس كورونا، وعملها الإنساني في تقديم الخدمات الانسانية، وتعاونها مع الجهات الرسمية المكافحة لفيروس كورونا المستجد.

2. **الأحزاب السياسية:**

إن الأحزاب السياسية من أهم مكونات المجتمع المدني المتقدم والمتحضر، وهي مؤشرٌ على تطور الحياة السياسية والديمقراطية للدولة والمجتمع في آن واحد، وتعريف الحزب بحسب نص المادة "3" من قانون الأحزاب السياسية في الأردن رقم "32" لعام 1992 هو (العفيف، صالح، و الزبون، 2008): "كل تنظيم يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا لأحكام الدستور والقوانين المقررة بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل سليمة ومشروعة".

وتؤدي الأحزاب السياسية بصفة عامة دورًا بارزًا ومؤثرًا في رسم السياسات العامة للدولة، وذلك بالتأثير في عملية صنع القرار وتقديم الأفكار والمعلومات والتوصيات لمواجهة التحديات المختلفة، ومن أهم وظائف الأحزاب السياسية المشاركة السياسية والتنشئة السياسية، هدفاً لتحقيق التنمية الإجتماعية والسياسية والاقتصادية (العفيف، صالح، و الزبون، 2008، صفحة 177)، وفي الواقع الذي نعيشه اليوم يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت أكثر جذباً وتطوراً من الأحزاب السياسية على المستوى الأردني والمستوى العالمي (محافظة و آخرون، 2016، صفحة 117)، ولكن فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا لم يكن للأحزاب السياسية الأردنية دورٌ بارز قي عملية توعية المجتمع الأردني على خطورة انتشار فيروس كورونا.

3. **الإعلام والرأي العام:**

تؤثر وسائل الإعلام المختلفة في السياسة العامة بطرق مختلفة، حيث إن الإعلام يشكل توجهات الرأي العام تجاه قضية أو مسألة أو موقف ما قد تتبناها السياسة العامة في الدولة للتأثير في المجتمع، وتقوم السياسة العامة متمثلة بوسائل الإعلام بدورها بنقل الخبر لتخاطب عقل المواطن، ويتم إخراجه بطريقة تحقق أهداف المصلحة الوطنية العليا وتحقق مُطالبات المجتمع وميوله (جريبر، 1999). وتؤدي وسائل الإعلام دورًا بارزًا ومؤثرًا بمختلف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة والفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي على المجتمع وتشكيل الآراء والأفكار وتوجهات التطورات والمستجدات على مدار الساعة، وتحليل القضايا المتنوعة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أم اجتماعية أم أمنية أم ثقافية أم تربوية أم صحية وغيرها، ومتابعة التطورات والمتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وتأثيرها على رسم السياسات العامة في الدولة ، وبخاصة جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يشكل اهتمامًا كبيرًا لوسائل الإعلام المختلفة العالمية والمحلية والاقليمية (أبو شريعة، 2013).

ويؤدي الإعلام دورًا مهمًّا في مواجهة الأزمات والكوارث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتربوية والثقافية والبيئية والصحية، ويعد الإعلام طرفًا مؤثرًا ومهماً في إدارة الأزمات والكوارث، سواءً أكان سلبياً من مشاعر خوف وقلق وغيرها، أم إيجابياً في التصدى للدعايات والشائعات (حجاب، خورشيد، و أحمد، 2017). وأن الإعلام الأردني الرسمي له دور في نقل التطورات على مدار الساعة بكل شفافية ومصداقية للحقائق والتطورات المتعلقة بفيروس كورونا (الحداد، 2020)، وهذا يؤكد نجاح السياسة العامة للحكومة الأردنية والإعلام الأردني العام والخاص في التعامل مع جائحة كورونا ومواجهتها ومنعها من الانتشار، وهذا أيضاً يعتمد بشكل مهم على وعي وثقافة المواطن ومؤسسات المحتمع المدني في التعامل بجدّيّه مع فيروس كورونا.

إن الرأي العام يؤدي دورًا بارزًا وفاعلًا في التأثير في توجهات السياسة العامة وحول جميع القضايا والموضوعات المطروحة من صانع السياسات العامة في أنظمة الحكم الديمقراطية التي تسمح للرأي العام في نقل التطورات ومتابعتها ومراقبتها وتحليلها ووضع الحلول والتوصيات، وهذا يعتمد على وعي وثقافة وتماسك المجتمع، وإن الجوهر في نجاح السياسة العامة للحكومة الأردنية يكمن بإعطاء اهتمام تعزيز المشاركة السياسية وفي تشكيل الرأي العام في كثير من الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تهم المجتمع، حيث إن السياسة العامة للحكومة الأردنية أخذت بعين الاعتبار، سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر في تشكيل توجهات الرأي العام (قرقاح، 2011)، ويتضح ذلك بالعلاقة بين الرأي العام الأردني والسياسة العامة للحكومة الأردنية المستمرة في جائحة فيروس كورونا، وذلك بتراجع الحكومة عن بعض القرارات وأوامر الدفاع وتعديلها وإلغائها على أثر توجهات الرأي العام.

المطلب الرابع: مراحل إعداد/ رسم السياسة العامة للحكومة الأردنية:

بعد أن تناولت الدراسة مفهوم وتطور وأهداف وخصائص السياسة العامة وأجهزة صنع السياسة العامة، لابد من تناول مراحل إعداد السياسة العامة للحكومة الأردنية للتعامل مع فيروس خطير تم الإعلان عنه من منظمة الصحة العالمية، حيث إن السياسة العامة للحكومة الأردنية اتخذت إجراءات وتدابير سريعة من أجل منع انتشار فيروس كورونا بين المواطنين، والحفاظ على الصحة العامة وسلامة وصحة المواطنين، وسنتناولها في المطلب الثالث. ومن هنا لا بد من التعرف بشكل مختصر إلى مراحل رسم السياسة العامة للتعامل مع جائحة كورونا، وهي (اندرسون، 1998، صفحة 90) (المنوفي، 1987، الصفحات 294-295) (الفهداوي، 2001، الصفحات 234-238) (عبدالرحمن و وآخرون، بدون تاريخ، صفحة 11) (حسين، 2018، صفحة 30):

1. **المشكلة Problem:** تحديد المشكلة بمعرفة طبيعتها التي تتطلب اهتمام صانعيّ القرار السياسي في الدولة، وتوجيه السياسة العامة للفواعل الرسمية الحكومية، والفواعل غير الرسمية، والاهتمام بها وإعطائها الأولويّات والاعتراف بوجود مشكلة والاهتمام بها، لكونها أصبحت تتعلق بالمصلحة العامة وضمن الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة. وقد تم تحديد المشكلة بشكل سريع، وذلك بالسياسة العامة للحكومة الأردنية، وإعلان منظمة الصحة العالمية عن وجود فيروس خطير يهدد صحة المواطن والإنسانية جمعاء، ولا بد من إعطائها الأولوية في توجية السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهتها.

2. **التحليل Analysis:** جمع المعلومات والحقائق والتشاور بين الفواعل الرسميين والفواعل غير الرسميين للحصول على المعلومات، ومعرفة طبيعة المشكلة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع والدولة لرسم السياسة العامة. وذلك عن طريق جمع المعلومات والحقائق والمعرفة الكاملة حول خطورة فيروس كورونا على صحة الإنسان، وذلك بالجهات والمنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمتابعة ملف فيروس كورونا.

3. **البدائل "Alternatives":** بعد تحليل طبيعة المشكلة من الفواعل الرسميين وغير الرسميين يتم وضع مجموعة من البدائل المقترحة ومناقشتها، ويتم بوضع المقترحات والتوصيات للبدائل المطروحة، التي جرت مناقشتها لمواجهة فيروس كورونا. على سبيل المثال إما البقاء على القوانين العادية، أو تفعيل قوانين استثنائية مثل قانون الدفاع، أو الأحكام العرفية لمنع انتشار فيروس كورونا بين المواطنين.

4. **اتخاذ القرار "Decision Making":** بعد مناقشة البدائل ووضع التوصيات والمقترحات لكل بديل، وصدور قرار أو قانون استثنائي من الجهة الرسمية والمعنية، والمخولين في رسم السياسة العامة للدولة، المتمثلة في هذه الظروف بالسلطة التنفيذية "الجهاز التنفيذي"، لاتخاذ القرار المناسب في مرحلة وظروف استثنائية لتحقيق المصلحة العامة. ولتحقيق الأهداف المرجوه لمنع انتشار فيروس كورونا وحماية الصحة

العامة وسلامة وصحة المواطنين تم تفعيل قانون الدفاع رقم (13) لعام 1992، بسبب الظروف الأستثنائية التي تعيشها المملكة من خطر يهدد الإنسانية جمعاء.

5. **التنفيذ "Implementation"**: بعد اختيار البديل وإقراره والمصادقة عليه من الجهات والهئيات الحكومية الرسمية المعنية في رسم صنع السياسة العامة في الدولة، يقوم الجهاز الإداري المتمثل بالسلطة التنفيذية والأجهزة الرسمية المعنية بترجمة القرارات والقوانين وتنفيذها على أرض الواقع، بوضع التدابير والإجراءات الملزمة للجميع لتحقيق أهدافها. وعملت السياسة العامة للحكومة الأردنية على إصدار أوامر الدفاع وعددها (39) أمراً، لوضع التدابير والإجراءات الصارمة والملزمة للجميع لمنع انتشار فيروس كورونا بين المواطنين.

6. **التقييم "Evaluation"**: استخلاص المعلومات حول فعاليّة نتائج السياسة العامة وتقويمها بشكل واقعي وحقيقي لتحديد مدى كفاءة وفعالية الأداء، ويقوم بعملية التقويم الجهاز الإداري الحكومي. وهكذا عملت السياسة العامة للحكومة الأردنية على تقييم كفاءة وفعالية الإجراءات والتدابير في تقليل عدد الإصابات والوفيات، ومنع انتشار هذا الفيروس، والعمل على الحد من الآثار المتوقعة وغير المتوقعة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم أمنية أم صحية أم تربوية أم تعليمية، أم غير ذلك.

7. **التغذية العكسية "Feed Back"**: في حال فشل وعدم جدوى البديل المنفذ في مواجهة فيروس كورونا يتم اختيار بديل آخر أو اتخاذ إجراءات وتدابير جديدة، والنظر في آثارها المختلفة، والأخذ بعين الاعتبار ردود فعل الفواعل الرسمية وغير الرسمية المختلفة، كسلطة تشريعية وجهة رقابية على أعمال الجهاز الإداري الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني، والرأي العام، والإعلام، والأحزاب. على سبيل المثال ردود فعل المواطنين أو القطاعات الخاصة على بلاغات وتعليمات أوامر قانون الدفاع، فيما يتعلق بالحظر الشامل أو الجزئي، حيث تعمل الحكومة على إعادة النظر بالإجراءات والتدابير على حسب الوضع الوبائي لفيروس كورونا المستجد.

المصدر: إعداد الباحث

ويتضح مما ذكر أن صانع السياسة العامة للسلطة السياسية الأردنية أدرك وجود مشكلة حقيقية تتعلق بفيروس خطير يهدد صحة وسلامة الإنسان والمصلحة العامة، والتعامل مع المشكلة بفاعلية وكفاءة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية لمنع انتشار فيروس كورونا بين المواطنين، وتوظيف الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية وبشرية ومعلومات وغيرها، والتعاون والتكامل والتنسيق مع جميع الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية المعنية بملف فيروس كورونا، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة الأردنية. وفي حال فشلت السياسة العامة للسلطة السياسية في مواجهة انتشار فيروس كورونا وتفاقمه بين المواطنين، وظهور مشكلات خطيرة بسبب عدم القدرة على حل المشكلة الأولى والعودة إلى المربع الأول، لا بد من إعادة النظر بالإجراءات والتدابير المتخذة لعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثاني: السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة الفيروس

تعد السياسة العامة للحكومة الأردنية منذ بداية انتشار فيروس كورونا في الصين بمدينة ووهان في شهر ديسمبر 2019 من أفضل النماذج في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد، التي كانت حريصة كل الحرص على سلامة وصحة الناحية الإنسانية لكل مقيم على الأراضي الأردنية، في اتخاذ قراراتها بشكل مدروس، بما ينسجم والمتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وبما يحقق الحفاظ على الإنسانية جمعاء. وسنتناول هذا المبحث بمطلبين رئيسين هما: واقع مرض كورونا الوبائي، والإجراءات والأساليب السياسية العامة للحكومة الأردنية في مواجهة هذا مرض.

المطلب الأول: واقع مرض كورونا الوبائي

يعيش العالم ظروفًا استثنائية بسبب فيروس كورونا المستجد الواسع الانتشار على النطاق العالمي، ويهدد حياة البشرية دون تفريق بين شخص وآخر، فهي فصيلة ضخمة وخطيرة واسعة الانتشار، وهي من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان. وكان بداية ظهوره في الصين في مدينة ووهان في يوم 31 ديسمبر 2019 (منظمة الصحة العالمية, 2020)، ومن ثم بدأ انتشاره في المدن الصينية، ثم إلى دول العالم الأخرى، وأصبحت الدول أمام تَحدٍّ يهدد الإنسانية جمعاء، دون وجود تنسيق دولي لمنع انتشار هذا الفيروس، حيث تعاملت بعض الدول مع الفيروس ضمن الإمكانيات المتاحة والمتوفرة. وسنتناول في هذا المبحث نظرة مختصرة حول واقع مرض كورونا الوبائي المستجد.

في بداية ظهور أول حالة في ووهان لم تعطِ الحكومة الصينية الأمر أهمية، وعدّت المرض التهاباً رئوياً غير معدٍ، ولكن مع انتشار الإصابات وزيادة عدد الوفيات في الصين، وبالكشف الطبي والفحوصات سرعان ما تغير الأمر، وأعلن أن هناك فيروسًا خطيرًا وسريع الانتشار بين الناس (الوافي، 2020). وفي آذار 2020

أعلنت "منظمة الصحة العالمية" انتشار فيروس كورونا جائحة على العالم، ولا بد من أخذ إجراءات وتدابير صحية لمنع انتشاره مايو كلينك (2021).

وأكدت وزارة الصحة الأردنية بأنه مرض مُعدٍ يصيب الجهاز التنفسي بشكل رئيس، والمسمى بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، ينتقل بسرعة من المصاب إلى المخالطين في المنزل، والأماكن العامة، وأماكن العمل، وغيرها. وتسبب فيروسات كورونا أمراضًا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدةً، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم وزارة الصحة الاردنية (2021).

وهنالك تشابه بين أعراض فيروس كورونا وأمراض الإنفلونزا الموسمية ونزلات البرد. ومن هنا لابد من عمل فحص مخبري للتحقق من الإصابة بفيروس كورونا حتى يتم التمييز بين أعراض كورونا والأمراض الأخرى، وهنالك مدة حضانة للمرض، وتظهر الأعراض بعد 3 أيام إلى 21 يوماً من بداية تعرض الشخص للإصابة بفيروس كورونا، والأعراض تختلف من شخص إلى آخر إما خفيفة أو متوسطة أوشديدة، وقد لا تظهر على بعض المصابين، وهذه هي الأخطر في انتشار الوباء المجتمعي (اليونيسيف، 2021).

إن الأعراض الأكثر شيوعاً بفيروس كورونا (الإجهاد، والسعال الجاف، والحمى)، ولكن بعض الأعراض أقل شيوعاً (ألم الحلق، واحتقان الأنف، واحمرار العينين، وفقدان التذوق والشم، والغثيان أو القيء، والصداع، وآلام العضلات أو المفاصل، وأنماط مختلفة الطفح الجلدي، والرعشة، والإسهال، والدوخة، وآلام البطن)، وقد تظهر بعض الأعراض الشديدة والأقل شيوعاً (انعدام الشهية، والقلق، والألم المستمر في الصدر، وضيق النفس، والإلتهاب الرئوي الحاد، والفشل الكلوي، والتشويش، وفقدان الوعي، وارتفاع درجة الحرارة، والجلطات الدموية)، وكل شخص معرض للإصابة بفيروس كورونا بغض النظر عن العمر (السن)، وقد يعاني من مضاعفات خطيرة أو يتوفى في أي عمر كان (منظمة الصحة العالمية , 2020). ويوصف فيروس كورونا بأنه جائحة بسبب سرعة انتشاره جغرافيًا، ولابد من وضع جميع الخطط الاستراتيجية الدولية، وذلك بالمنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية، وأطراف العلاقات الدولية لمنع انتشاره. وهذا يعتمد على وعي المواطن في مواجهة فيروس كورونا، والالتزام بقواعد الصحة والسلامة العامة التي تقررها السياسة العامة في الدولة.

وأصبحت التكنولوجيا بوسائلها المختلفة، بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، هي الأساس في مجالات الحياة المختلفة اليومية، وتم استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في القيام بالأعمال المختلفة وإنجاز المهام، وتقديم الخدمات عن بعد وبصورة طبيعية، وهذا يؤكد دور السياسة العامة للحكومة الأردنية في اتخاذ

إجراءات سريعة لمنع انتشار فيروس كورونا، على الرغم من محدودية وقلة الموارد الطبيعية، ومن هذه الإجراءات (خليفة، 2020):

1. التعليم عن بعد سواء أكان ذلك في الجامعات أم في المدارس.
2. الحجر الصحي المنزلي للشخص المصاب بفيروس كورونا.
3. وضع شروط على وسائل النقل العام.
4. حظر التجوال الشامل والجزئي.
5. تقليل أعداد الموظفين في القطاع العام والخاص.
6. التشجيع على استعمال البطاقات الإلكترونية والدفع عبر وسائل الإنترنت، بدلاً من تداول الأوراق النقدية.
7. التباعد الاجتماعي، واستعمال الكمامة والقفازات في جميع مرافق الحياة اليومية.
8. الكوادر الطبية المتميزة في التعامل مع فيروس كورونا المستجد.
9. التطبيقات الإلكترونية للكشف عن الإصابة بالفيروس والتعامل معها لمنعها من الانتشار.
10. التوعية والإرشادات عبر وسائل الإعلام المختلفة بخطورة انتشار فيروس كورونا.

ويعد الأردن من الدول التي عملت على وضع استراتيجيات للتعامل مع المستجدات والمخاطر والتحديات النابعة من البيئة الداخلية الخارجية، بالتكيف مع المتغيرات المختلفة، وللحد من المخاطر وتحقيق أكبر قدر من المكاسب وأقل الخسائر في التعامل مع الجائحة، وسرعة استجابة السياسة العامة للحكومة الأردنية للحد من انتشار فيروس كورونا، وتعاون جميع أجهزة السياسة العامة الأردنية لمواجهة الأزمة الصحية، والمتابعة بشكل مباشر من صانع القرار السياسي الأردني وبإشراف رئيس الحكومة (أبو سويرح، 2020).

المطلب الثاني: الإجراءات السياسية العامة للحكومة الأردنية لمواجهة الفيروس

أعلن رئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز 3/14/ 2020وقف الرحلات الجوية المغادرة والقادمة بعد ظهور أول حالة لمصاب أردني عائد من إيطاليا في 2آذار 2020، وكان تطبيق ذلك في 17آذار 2020، وتم استثناء الشحن التجاري من ذلك مع وضع جميع الإجراءات الصحية اللازمة لمنع انتشار فيروس كورونا، في 2020/3/15، وتم إغلاق جميع الجامعات والمدارس والمراكز التعليمية بجميع أنواعها.. لمدة أسبوعين وينظر في الحالة الوبائية لفيروس كورونا. ووصل عدد الإصابات بفيروس كورونا 2020/3/16إلى ثلاثين إصابة، على أثر ذلك تم تفعيل قانون الدفاع رقم(13) لعام1992، وفي 2020/3/19 بلغ عدد

الإصابات 69 إصابة فأعلنت الحكومة عن اجراءات صارمة لمنع انتشار فيروس كورونا، وتعطيل القطاع العام والخاص، ومنع مغادرة المنزل إلا للضرورة القصوى، وتم استثناء القطاع الصحي، وبعض القطاعات الحيوية، والجهات المعنية لمنع انتشار فيروس كورونا (سينغ، 2020). إن عدم الإلتزام بالمنزل لبعض المواطنين بأوامر الدفاع، فرضت السياسة العامة2020/3/26 حظر تجول وتنقل، وعزل مدن، ووضع غرامات مالية وعقوبات صارمة لمن لا يلتزم بأوامر الدفاع، وفي2020/4/10 تم فرض حظر شامل لمدة 48 ساعة، وبدأت في 2020/4/15 إجراءات تخفيف الحظر، وخصوصاً فيما يتعلق بالقطاعات التجارية والإنتاجية والإقتصادية، وتمديد تعطيل المؤسسات الرسمية حتى نهاية رمضان، وفي 2020/4/28 لم يسجل أي إصابات بفيروس كورونا من داخل الأردن، وبدأت عودة الحياة تدريجياً (سكاي نيوز عربية نت، 2020). ولكن بسبب عدم التزام الكثير من المواطنين بالإجراءات والتدابير الصحية عادت الإصابات والوفيات بفيروس كورونا ترتفع تدريجيًّا بشكل ملحوظ. في2021/5/30 بدأت الأعداد تتناقص تدريجيًّا، وتم تخفيف ساعات الحظر وفتح تدريجي للقطاعات المختلفة، والعودة إلى الحياة الطبيعية في 2021/9/1، ولكن هذا مربوط بالوضع الوبائي لفيروس كورونا، وذلك بوعي المواطنين والتزامهم بالإجراءات والتدابير الصحية وبأخذ لقاح فيروس كورونا.

ان انتشار فيروس كورونا المستجد بشكل سريع في جميع أنحاء العالم وتصنيفه من منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة عالمية، أدى إلى اتخاذ كثير من الدول إجراءات سريعة لمواجهته، حيث إن انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً عمل على تغيير في مركز السلطة في السياسات العامة لدول متعددة حول العالم، وأصبحت السلطة التنفيذية تأخذ موقع الصدارة في مواجهة انتشار الفيروس المستجد، والدور المحوري في رسم السياسات العامة للدولة وتنفيذها (خليفة، 2020، صفحة 3).

وبرهنت أزمة فيروس كورونا المستجد على وجود اختلالات كبيرة في السياسات العامة لكثير من الدول في مجالاتها وأجهزتها المختلفة: الصحية والاقتصادية والسياسية في كثير من دول العالم. فهناك دول غنية ومتقدمة صناعياً واقتصادياً وفي المجالات الطبية والعلمية لم تستطع منع انتشار الفيروس، بسبب فشلها وعدم قدرتها في التعامل مع الظروف والأزمات الاستثنائية، ولكن بالمقارنة هنالك دول قليلة الموارد الطبيعية والمائية في المنطقة عملت على استقبال أعداد كبيرة وضخمة من اللاجئين كالأردن (المعشر، 2020), استطاعت مواجهة انتشار فيروس كورونا لقدرتها على توظيف الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والمعلومات المتاحة، بمهارات وقدرات عالية في إعداد رسم السياسة العامة، ووضع خطط استراتيجية وتنفيذها وساعد ذلك على منع انتشار فيروس كورونا بين المواطنين، بالتنسيق والتعاون بين أجهزة صنع السياسة العامة.

إن وجود استراتيجية وطنية فعالة لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث الطبيعية هي عنصر أساسي في حماية وسلامة عناصر الدولة من أي تحديات داخلية وخارجية، واتخاذ إجراءات وقائية في إدارة الأزمات، والقدرة على التكيف مع المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية، وحماية مكونات الدولة من أي أزمات وكوارث مستقبلية. وتلاحظ في بداية مواجهة انتشار فيروس كورونا دولًا أعطت اهتماماً بسلامة مواطنيها واعتبار الإنسان أغلى ما تملك، والصحة العامة وصحة المواطن فوق كل اعتبار (تنهان و عبدالرحمن، 2020)، ومثالاً على ذلك السياسة العامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا المستجد. في حين هناك دول عدّت العامل الاقتصادي أولوية في سياساتها العامة، مما أدى إلى انتشار وباء فيروس كورونا بداخلها، وفقدت السيطرة لمنع انتشاره بين المواطنين، وأدت في النهاية إلى زيادة ملحوظة في عدد حالات الوفيات. وهناك دول لم تُعطِ أي اهتمام لجائحة كورونا، وأثّر ذلك في الصحة العامة وعلى الاقتصاد، وهذا ماحصل في أغلب دول العالم الثالث (نوارة، 2020).

إن السياسة العامة للحكومة الأردنية وجدت نفسها أمام تحدٍ حقيقي ظهر بقدرتها في مواجهة فيروس كورونا، ومن انعكاساته الصحية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، على الرغم من كثرة التحديات التي تواجه الأردن، سواء أكانت تحديات داخلية أم خارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بالإنعكاسات على العامل الاقتصادي، بسبب كثرة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأردني، سواء أكان متعلقًا بتحدي الطاقة، أم المديونية، أم العجز عن السداد، أم البطالة، أم أزمة المياه، وغيرها من التحديات (أبو سويرح، 2020، الصفحات 7–10). وقد دفع ذلك السياسة العامة الأردنية لاتخاذ إجراءات وتدابير قاسية وصعبة لحماية الصحة العامة، والحفاظ على سلامة وصحة المجتمع الأردني لمنع انتشار فيروس كورونا، وهذا له تأثير في القطاعات كافة العامة والخاصة والمواطنين، فضلًا عن تراجع النشاط الاقتصادي والسياحي والاستثمار وتفشي البطالة والفقر وانخفاض التشغيل في القطاعات الحكومية والخاصة، وغيرها من الموارد المالية الحكومية (عبدالهادي، 2020).

وشكل القطاع الصحي الأردني المتمثل بوزارة الصحة، لكونها الجهة الرسمية المخولة في متابعة أي انتشار للفيروس داخل المملكة الدعامة الأولى لمكافحة الفيروس الذي أكد قانون الصحة العامة رقم 47 لسنة 2008 حسب نص المادة (3) مسؤولية وزارة الصحة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة، بالإضافة إلى مسؤولية وزارة الصحة، وهنالك جهات رسمية في وضع ورسم السياسة العامة تشاركها في مواجهة ومكافحة أي انتشار لفيروس معين في أي جزء كان في المملكة (نوارة، 2020، صفحة 244).

وتعاملت السياسة العامة للحكومة الأردنية في بداية انتشار فيروس كورونا في الصين بمدينة ووهان في 1 ديسمبر 2019 بطريقة نادرة على مستوى العالم، حيث لم يسجل أي إصابات أو وفيات في بداية ظهور

فيروس كورونا في الصين، في 2020/3/2، وكان بداية جاحة كورونا. وقد تعاملت الحكومة الأردنية بشكل لا مثيل له على مستوى العالم، وكانت عدد الإصابات بالفيروس قليلة جدًا، وهذا يرجع إلى اتخاذ السياسة العامة للحكومة الأردنية إجراءات وتدابير لمنع انتشار الفيروس منها: الكشف المبكر عن الإصابات، والحجر الصحي، والحظر الشامل، والحظر الجزئي، وإغلاق المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية، التعليم عن بعد، تقليل وسائل النقل والحموله، تقليل أعداد العمالة والموظفين في القطاعين العام والخاص والعمل عن بعد.. ويعد الأردن أنموذجًا على المستوى الإقليمي والعالمي في التعامل مع هذه الجائحة. وعلى الرغم من زيادة عدد الحالات سيبقى الأردن من الدول التي تعمل على حماية المجتمع الأردني من انتشار فيروس كورونا، بالرغم من الإمكانيات والتحديات الإقتصادية التي يواجهها (كشك، 2020).

وتعد السياسة العامة للحكومة الأردنية من التجارب الناجحة في التعامل مع الفيروس على المستوى الإقليمي والدولي، وفي القدرة على توظيف الإمكانيات والموارد والمعلومات بكفاءة عالية ومتقنة على المستوى العملي والميداني، لمنع انتشار فيروس كورونا، وذلك باعتماد إجراءات وتدابير سياسية فعالة وحقيقية. وفي بداية المرحلة عقد المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات اجتماعات لبحث تطورات جائحة فيروس كورونا على الأردن، باتخاذ إجراءات سريعة بالتنسيق مع جميع الجهات الرسمية والمعنية بأزمة كورونا، لمكافحة الفيروس والسيطرة عليه، فضلًا عن اللقاءات المتعددة التي عقدتها المجموعات الرسمية في إطار خلية أزمة كورونا، ووضع الحلول والتوصيات والتدابير السياسية بناءً على المعلومات والبيانات والمؤشرات في أعداد الإصابة والوفيات التي تم الحصول عليها، وتقليص انتشارها بين المواطنين (نوارة، 2020، صفحة 250).

إن عدد الإصابات بمرض فيروس كورونا في الأردن وصلت 48 إصابة بتاريخ 2020/3/17، مما دفع صانع القرار السياسي بتفعيل قانون الدفاع لتدعيم الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أزمة كورونا، لكون القوانين العادية أصبحت غير قادرة على الحد من انتشار الفيروس. وفي ظل هذه التطورات والظروف الاستثنائية أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء المملكة، الذي نصت علية المادة (124) من الدستور الأردني (نوارة، 2020، الصفحات 241-256): "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعيّنه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية تصدر بناءً على قرار من مجلس الوزراء".

وتتطلب هذه التطورات والظروف الاستثنائية وجود مظله شرعية مناسبة تعطي دورًا لأجهزة السياسة العامة للحكومة الأردنية، باتخاذ اجراءات استثنائية تختلف عن الظروف العادية لوجود خطر يهدد الأمن

الوطني الأردني بمفهومه الشامل، ويستدعي من الحكومة اتخاذ اساليب وإجراءات سياسية وقانونية صارمه لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد بين المواطنين (السويدي، 2020).

وفي ظروف طارئة واستثنائية يمر بها الأردن بسبب وباء فيروس كورونا أصبحت ذات اهتمام من صانع القرار السياسي الأردني، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم "9060" في جلسته المنعقدة بتاريخ 17 آذار 2020 حيث تم إعلان العمل بقانون الدفاع رقم "13" لسنة 1992 للعدد (5625) الموافق 18 آذار 2020م في الجريدة الرسمية بإرادة ملكية سامية، والمتضمن ما يأتي: "نظرًا لما تمر به المملكة الأردنية الهاشمية من ظروف طارئة، وبسبب إعلان منظمة الصحة العالمية انتشار وباء الكورونا، ولمواجهة هذا الوباء على المستوى الوطني وحماية السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة، فقد قرر مجلس الوزراء، استناداً لأحكام المادة (124) من الدستور و الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (2) من قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992، إعلان العمل بقانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ صدور الإرادة الملكية السامية."مديرية الجريدة الرسمية (2020).

ووجه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز، تاليا نصها: "....أما وقد فرضت علينا الظروف التي يشهدها العالم جرّاء انتشار فيروس كورونا المستجد، تحديات تضعنا جميعا أمام مسؤولية الحفاظ على صحة أبنائنا... المواطنين، وضمان سلامتهم، فإنه والتزامًا منا بأمانة المسؤولية، فقد أصدرنا إرادتنا بالموافقة على تنسيب مجلس الوزراء، إعلان العمل بقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، وذلك حرصًا منا على ضمان استمرارية الجهود المبذولة، وتذليل العقبات التي تظهر خلال مواجهة هذه الآفة.. وهنا أوجه الحكومة بأن يكون تطبيق قانون الدفاع والأوامر الصادرة بمقتضاه، في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمس حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور وفي إطار القوانين العادية النافذة، وكذلك ضمان احترام الملكيات الخاصة سواء أكانت عقارًا أو أموالاً منقولة وغير منقولة... فالهدف من تفعيل هذا القانون الاستثنائي، هو توفير أداة ووسيلة إضافية لحماية الصحة العامة والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، والارتقاء بالأداء ورفع مستوى التنسيق بين الجميع، لمواجهة هذا الوباء.."الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني (2020)

وبناء على رسالة الملك الموجهة لرئيس الوزراء بتاريخ 17 آذار 2020، والهدف من إعلان العمل بقانون الدفاع من أجل الحفاظ على سلامة وصحة المواطنين الذين يقيمون على الأراضي الأردنية وعلى الصحة العامة، أكد صانع القرار السياسي عدم المساس بالحريات العامة وحقوق الأردنيين المدنية والسياسية، التي تناولها الدستور الأردني لعام 1991، وعزّزها الميثاق الوطني لعام 1992، وتأكيد التعاون والتكامل والتنسيق

بين جميع جهات الفواعل الرسمية وغير الرسمية، والتزام جميع المواطنين بالإجراءات واحترام قوانين وأوامر الدفاع.

وتنص المادة 3–أ من نظام المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات رقم (20) لسنة 2015 على مايلي: "يرتبط برئيس الوزراء ويتمتع باستقلال مالي وإداري"، والمادة 4–أ من نفس النظام "يهدف المركز إلى تحقيق التكامل والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية على المستوى الوطني في مواجهة الأزمات لخلق بيئة وطنية آمنة ومستقرة". والمادة 4–ب بيّنت أهم صلاحيات ومهام وأهداف المركز للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني بمفهومه الشامل، والمادة 4–ج أكدت التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والمدنية ومؤسسات القطاع العام (مديرية الجريدة الرسمية,2015)، وفعلاً تم تحقيق ذلك في التنسيق والتعاون والتكامل بين جميع المؤسسات الحكومية الرسمية، والقوات المسلحة الأردنية، والجهات الأمنية، والمؤسسات غير الرسمية، والقطاع العام كدورٍ محوريٍّ متميزٍ ضمن إجراءات وتدابير سياسة عامة للحكومة الأردنية في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

ويتولى إدارة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات مجلس إدارة برئاسة رئيس الوزراء، ويتكون من أعضاء، ونصت المادة 2 من نظام معدل المركـــز الوطني للأمـــن وإدارة الأزمات نظام رقم (62) لـــسنة 2020 على تعديل الفقرة "أ" من المادة "5" من النظام الأصلي، حيث أصبحت بعضوية كل من: "الرئيس، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ووزير الدولة لشؤون الإعلام أو الوزير الذي يسمية رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، والمدير العام لدائرة المخابرات العامة، ومدير الأمن العام." وتم إلغاء عضوية كل من مدير عام الدفاع المدني ومدير عام المديرية العامة لقوات الدرك، (مديرية الجريدة الرسمية, 2020). وهذا يدل على أهمية الإعلام في نشر الحقائق والتطورات ونقلها بشفافية ونزاهة للرأي العام الأردني والمجتمع الدولي، ومنعًا لأي شائعات والتصدي لها. وهذا يؤكد الدور البارز للناطق الرسمي للسياسة العامة للحكومة الأردنية في بداية ظهور فيروس كورونا، وقدرته على التنسيق والتعاون بين وسائل الإعلام المختلفة، سواء أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية أم مواقع التواصل الاجتماعي، للحد من انتشار فيروس كورونا، التي تنبع من ثقة المواطن بالحكومة، وذلك بشفافية الحكومة في نقل الخبر والمعلومة في وقت انتشار جائحة كورونا، والتزام السياسة العامة للحكومة الأردنية بالمسؤولية تجاه المجتمع وحمايته من أي تهديات قد تعرّض صموده واستمرارة، ويعتمد على وعي المواطن المبني على المعرفة بخطورة الفيروس، والإلتزام بالإجراءات والتدابير التي تصدر عن الجهات الرسمية، لمنع انتشار فيروس كورونا، وهذه مرحلة مهمة لإنهاء هذا الفيروس، (أبوسويرح, 2020).

وبمقتضى أحكـــام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، كـــان عدد أوامـــر الدفاع (29) أمـــرًا من تاريخ 19–3–2020 الى 28–3–2021، وعدد البلاغات وتعليمات أوامر قانون الدفاع (34) بلاغًا من تاريخ

2020/3/24 الى 2021/5/9 (رئاسة الوزراء,2021). والغاية من أوامر الدفاع والبلاغات والتعليمات منع انتشار فيروس كورونا، مع المحافظة على متطلبات واحتياجات المواطنين التموينية والصحية والتعليمية وغيرها، وتخفيف الأعباء وانعكاساتها الناتجة عن الحظر على المواطنين والقطاع الخاص، فضلًا عن الرفع التدريجي للحظر بحسب التطورات والمستجدات المتعلقة بجائحة كورونا.

إن تطبيق أوامر الدفاع هي من مسؤولية السلطة التنفيذية بالقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، زيادة على الدور المحوري والبارز للقوات المسلحة الأردنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار من أي تهديدات داخلية أو خارجية؛ فقد لعبت المؤسسة العسكرية الأردنية دوراً مميزًا منذ بداية ظهور كارثة فيروس كورونا وانتشاره على نطاق واسع وسريع على العالم، الذي أصبح يهدد الإنسانية جمعاء (الشرفات، 2020)، وخصوصاً فيما يتعلق بتطبق أوامر الدفاع، وما يصدر عنه من قرارات لمنع انتشار فيروس كورونا، والعمل الإنساني الذي تقدمه القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية المختلفة في تقديم الخدمات والمستلزمات الطبية والغذائية الضرورية للمواطن، فضلًا عن مخيمات اللاجئين، وفرض حظر التجول الجزئي والشامل، وتوصيل المستلزمات الطبية والمواد الغذائية في مدة الحظر الشامل، ومتابعة الحجر الصحي المنزلي والإشراف عليه في حال وجود أي مخالفات للحجر الصحي، لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على سلامة المواطن وحمايته.

وفيما يتعلق بوقف العمل بقانون الدفاع فإنه مرهون بالسيطرة على فيروس كورونا المستجد، وعلى التقارير اليومية، وتوصيات وزارة الصحة واللجنة الوبائية، من حيث عدد الإصابات والوفيات والسيطرة على الجائحة، وهذا مرهون بوعي ومعرفة المواطنين بخطورة عدم الالتزام بأوامر الدفاع، وبخاصة التي تتعلق بالسلامة والصحة العامة، وأخذ اللقاح والابتعاد عن الشائعات، وذلك من أجل اليسطرة على الوضع الوبائي، وتؤكد ذلك المقولة المشهورة لوزير الصحة السابق الدكتور سعد جابر "نجاحنا بالتزامكم"، وذلك بالرغم من الآثار المتوقعة وغير المتوقعة على المواطنين والقطاعات المختلفة، من ردود فعل متوقعة وغيرمتوقعة سلبية أم ايجابية، بالفواعل الرسمية وغير الرسمية.

لقد كانت جائحة كورونا درسًا مهمّا من أجل إعادة النظر في كثير من الأمور في رسم السياسات العامة للدولة الأردنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تواجه الأردن على المستوى الداخلي والخارجي، لتشمل إعادة النظر في مفهوم الأمن الشامل، الذي يتناول مواضيع مهمة من الأمن الغذائي والمائي والصحي والإنساني والتعليمي وغيرها، وذلك بوضع خطط استراتيجية مدروسة لتكون قادرة على التعامل مع أي كارثة أو أزمة أو وباء غير متوقعة، وقدرتها على إدارة الأزمات والكوارث، وسرعة في وضع ورسم وتنفيذ السياسات

العامة للدولة، والاعتماد على ذاتها في التعامل مع أي مستجدات وتطورات، سواء أكانت نابعة من الداخل أم الخارج (عربيات و محاديد، 2021).

وفي حال تطور الوضع الوبائي، "لا سمح الله"، ستعود الأمور إلى المربع الأول بمشكلة جديدة، فضلًا عن المشكلة الأولى، بوضع بديل آخر لمنع انتشار هذا الفيروس، أو أي مستجدات أخرى بتفعيل المادة (125) من الدستور الأردني في حالة حدوث تطورات خطيرة. وتعد الإجراءات والتدابير المتعلقة بقانون الدفاع غير كافية، ففي هذه الحالة يتم إعلان الأحكام العرفية حيث: "للملك بناء على قرار مجلس الوزراء أن يعلن بإرادة ملكية الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة أو في أي جزء منها" (شطناوي، 2003، صفحة 386)، ووقف العمل بقانون الدفاع مرهون بوعي المواطن بأهمية أوامر الدفاع، والتزام الجميع بالإجراءات والتدابير الصحية والسلامة العامة للخروج من الوضع الراهن.

الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة أن السياسة العامة للحكومة الأردنية قادرة على مواجهة المخاطر والأزمات والكوارث، على الرغم من شح الموارد الطبيعية، والاعتماد على المساعدات الخارجية والوضع غير المستقر في المنطقة العربية، فيما يتعلق بالأزمة السورية والقضية الفلسطينية والوضع العراقي والوقوع تحت مؤثرات التهديد المباشر للخطر الإسرائيلي على الأردن والمنطقة العربية وغيرها. بالرغم من ذلك استطاعت السياسة العامة للحكومة الأردنية مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره، والمحافظة على الصحة العامة والسلامة للمواطنين كافة، ومواجهة الظروف الاستثنائية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد. وجاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلة لتبين صحة الفرضية ومفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين إجراءات الحكومة–السياسة العامة– وفيروس كورونا فيما يتعلق بالحد من أخطاره، وتوصلنا بها إلى استنتاجات متعددة استوجبت هي الأخرى توصيات متعددة، وسيتم تناولها ببعدين رئيسين هما: نتائج الدراسة، والتوصيات.

أولاً: نتائج الدراسة:

1. إن نجاح السياسة العامة دليل على مدى وعي الحكومات في الإعداد لمستقبل الأحداث التي يمكن حدوثها على ساحة الدولة.
2. تتصف السياسة العامة بخصائص تطال كل جوانب الحياة في الدولة.
3. إن أهداف السياسة العامة ماهي إلا تعبير عن أهداف الدولة العامة.
4. يتشاطر في إعداد السياسة العامة جماعات تكاد تغطي شرائح مجتمع الدولة كافة.
5. يتعلق نجاح السياسة العامة بنجاح الخطوات التي تغذّيها.
6. تكاد السياسة العامة الأردنية في مواجهة مرض كورونا أن تكون قد واجهت المرض باقتدار.
7. كان نجاح السياسة العامة الأردنية بسبب تفهم المجتمع الأردني لخطر المرض واتباع إرشادات وأوامر الدفاع التي كانت تصدر تباعاً.

ثانياً: توصيات الدراسة: هناك توصيات متعددة استوجبتها الاستنتاجات السابقة وهي:

1. وضع دراسات في مجال ما يمكن التنبؤ به من أمور قد تداهم مجتمعات الدول والإعداد لها مسبقاً.
2. أخذ صناعة السياسة العامة مأخذ الجد بحيث تشترك في صناعتها الأطراف الفاعلة في الدولة.
3. التعاون مع الدول الأخرى في حالة تأثّر هذه الأطراف بحادث واحد تتأثر به الدول كافة.
4. تعزيز الوعي الثقافي للمجتمع بخطورة وباء كورونا ومنع انتشاره بالألتزام بالإجراءات والتدابير الصحية والسلامة العامة الصادرة عن الجهات الرسمية والابتعاد عن الشائعات.

المراجع:

حمزه اسماعيل أبو شريعة. (2013). الاعلام وأثره في قيم الثورات العربية من خلال مدركات مدرسي علم الاجتماع في الجامعات الأردنية. مجلة المنارة، 19(3)، 255 – 286. تم الاسترداد من http://hdl.handle.net/123456789/282

دوريس إيه جريبر. (1999). سلطة وسائط الإعلام في السياسة. (أسعد أبولبدة، و فاروق جرار، المترجمون) عمان: دار البشير.

محمد العمايرة ، عبد الحليم العدوان، حمزة أبو شريعة، رضوان المجالي، و رعد العواملة. (2014). التربية الوطنية. كنوز المعرفة.

ابتسام قرقاح. (2011). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989–2009). باتنة: جامعة الحاج لخضر باتنة.

أحمد الجوارنة، و وآخرون. (2010). التربية الوطنية (الإصدار الطبعة الثانية). اربد: مطبعة جامعة اليرموك.

أحمد العفيف، قاسم محمد صالح، و محمد سليم الزبون. (2008). التربية الوطنية (الإصدار التربية الوطنية). عمان: دار الجرير.

أشرف محمد كشك. (2020). " مملكة البحرين وإدارةأزمة كورونا: رؤية استراتيجية"، ٣٠آذار ٢٠٢٠.http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1205312. اخبار الخليج نت.

إيهاب خليفة. (2020). كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خـــلال أزمة كورونا؟ CORONA TECH. دراسات خاصة(3)، 1–19. تم الاسترداد من https://futureuae.com/media/Low_942e5dbd-737c-4a21-87e0-1f05eb139ecd.pdf

بحري صابر. (2020). إدارة أزمة فيروس كورونا COVID19 من خلال تعزيز الصحة النفسية في ظل الحجر الصحي المنزلي. مجلة العلوم الإجتماعية(13)، 10 – 26. تم الاسترداد من https://democraticac.de/wp-content/uploads

تريعة نوارة. (2020). الآليات القانونية لمكافحة وباء كورونا – كوفيد19 دولة الأردن نموذجاً. حوليات جامعة الجزائر1، 34(3)، 241–265. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/18/34/3/121548

جمال سند السويدي. (مايو, 2020). كرونا وتغير مفهوم الأمن الوطني. درع الوطني، مجلة عسكرية استراتيجية(580)، 42–44. تم الاسترداد من https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research

جيمس اندرسون. (1998). صنع السياسات العامة. (عامر الكبيسي، المترجمون) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حنان سماحي. (2015). الفواعل الرسمية وآليات تقييم السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر.

سامي الوافي. (2020). "فيروس كورونا...الموت القادم من الشرق"، ، آذار العدد (10) 3: 2–16. مجلة إتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

سحر كامل خليل. (2013). السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها: لادراسة نظرية. مجلة كلية تربية للبنات، 24(2)، 427–439. تم الاسترداد من https://search.emarefa.net/detail/BIM-336687

سعود الشرفات. (2020). "أمننة أزمة فيروس كورونا في الأردن: النجاحات والقيود"، منتدى فكرة، ، 11 مايو 2020. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

صالح عبدالرحمن ، و وآخرون. (بدون تاريخ). مقرر السياسة العامة للدولة. مدارس الديمقراطية.

صلاح محمد عبد الرزاق ، و وآخرون. (2015). دليل تدريبي: مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة.

عامر الكبيسي. (2008). السياسات العامة، مدخل لتطوير أداء الحكومات، مدخل لتطوير أداء الحكومات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبدالحي حباشنة. (2014). الدليل التدريبي للأحزاب السياسة الأردنية. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

عبدالمجيد عرسان العزام. (1988). دراسات في علم السياسة. مركز النهضة للخدمات الفنية.

عبلة بريكات. (2013). دور المؤسسة التشريعية في ترشيد السياسة العامة في الجزائر خلال العهدة التشريعية 2007-2012"، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم السياسية كلية الحقوق.

عزت محمد حجاب، كامل خورشيد، و ليلى أحمد. (2017). دور وسائل الاتصال في صنع السياسات العامة. ورقة مقدمة لمؤتمر الإعلام والتحولات السياسية في الشرق الأوسط. أربد: جامعة الشرق الأوسط.

عطا محمد زهرة. (2009). النظام السياسي الأردني. اربد: مؤسسة حلاوة.

علي محافظة، و آخرون. (2016). التربية الوطنية (الإصدار الطبعة الثانية). دار جرير للنشر والتوزيع.

فهمي الفهداوي. (2001). السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

فيصل شطناوي. (2003). النظام الدستوري الأردن. مطابع الدستور التجارية.

كمال المنوفي. (1987). أصول النظم السياسية المقارنة. الربيعان لنشر والتوزيع.

لونا أبو سويرح. (2020). العرب وكورونا: إدارة أزمة أم أزمة إدارة؟ مجلة المستقبل العربي، 43(496)، 7-10. تم الاسترداد من http://dr-abbasalsaadi.com

مانياري سينغ. (2020). "الأردن بعد كوفيد-19: من ضبط الأزمة إلى إدارة الأزمة"، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٥ أبريل ٢٠٢٠.

مجدي عبدالهادي. (2020). "تقرير: الاقتصاد المصري وتحديات وباء كورونا"، 7 نيسان 2020. مركز الجزيرة للدراسات.

محمد عوض الهزايمة، حمزة إسماعيل أبو شريعة، و عبد الحليم مناع العدوان . (2018). مبادئ علم السياسة. كنوز المعرفة.

محمد العويني. (1981). أصول العلوم السياسية. عالم الكتب.

محمد المغير. (2020). السياسات الإعلامية في الحد من مخاطر كورونا. مجلة الدراسات الإعلامية(11)، 457-467. تم الاسترداد من https://democraticac.de/wp-

محمد عبدالله يونس. (2020). "Pandemics IR كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "علم ما بعد كورونا"؟"، دراسات خاصة، ،، العدد4: 1-19. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي.

مروان المعشر. (2020). "أزمة "كورونا" وإمكانية التغيير للأفضل، الشرق الأوسط ، 30 آذار 2020، العدد (15098). جريدة العرب الدولية.

مها يحي حسين. (2018). تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية. مجلة كلية التجارية للبحوث العلمية، 55(1)، 219-255. doi: 10.21608/ACJ.2018.37072

مهند عربيات، و بارق محاديد. (2021). "إعادة تعريف الأمن في العلاقات الأردنية الأمريكية"، منتدى فكرة، ، 12 فبراير 2021. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

ولد أحمد تنهنان، و بشرى عبدالرحمن. (2020). الآليات القانونية لحماية الصحة العامة خلال الأزمات الصحية)جائحة كورونا لعام 2020 نموذجاً). مجلة الفكر القانوني والسياسي، 4(2)، 137-150.

ياسر الخميس، و نواف أبو خشبة. (2020). تجارب آسيوية في إدارة الأزمات: أزمة جائحة الحمة التاجية أنموذجاً. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 30(3)، 393-408. تم الاسترداد من https://search.emarefa.net/detail/BIM-1252367

يوسف جمعة الحداد. (2020). دور الإعلام في مواجهة الأزمات فيروس كورونا نموذجاً". درع الوطن، 48(579)، 57-62. تم الاسترداد من https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/

Reference:

Anderson, J. E. (1994). Public Policy Making: An Introduction. Boston: Houghton Mifflinco.

Dye, T. R. (1992). Understanding Public-Policy. New Jersey: Prentice Hall.

Lasswell, H. D. (1936). Politics: Who Gets What, When, How. New York: Whittlesey House.

Sharknsky, I. (1975). Public Administration; Policy Making in Government Agencies. Chicago: Rand McNally College Publishing Company.

المصادر الأخرى:

أوامر الدفاع، الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، 2021

الجريدة الرسمية، 2020 رقم العدد 5625.

الدستور الأردني، الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، 2021

الملك عبدالله الثاني، الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني، 17 آذار 2020.

منظمة الصحة العالمية، نت، 19-4-2021.

وزارة الصحة الاردنية، الموقع الرسمي لوزارة الصحة، 2021.

اليونيسيف. (2021). نت، "كوفيد-19: أسئلة متداولة"، 2021/4/23.

سكاي نيوز عربية نت. (2020). "بإجراءات استباقية وخطة صارمة.... هكذا تمكن الأردن من وقف كورونا"، أبو ظبي، 16 مايو 2020.-https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1342217